بيان صادر عن وزارة الخارجية والمغتربين الفلسطينية تُطالب فيه المجتمع الدولي الوقوف بوجه المواقف المُنحازة بشكل كامل للاحتلال وسياساته التي تطرحها إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب*

رام الله، ٢/١٠/٢٠١٩

يواصل أركان إدارة ترامب وفريقه المتصهين إطلاق التصريحات وطرح المواقف المُنحازة بشكل كامل للاحتلال وسياساته في ما يشبه إعترافات علنية بشأن رؤيتهم للصراع القائمة على أساس التبني المطلق لرؤية الإحتلال ومخططاته ومصالحه، كان آخرهم "ديفيد فريدمان" في لقائه مع صحيفة "الجيروزلم بوست" الذي ألمح الى إمكانية تأجيل طرح "صفقة القرن" مجدداً معتبراً أن وعد نتنياهو بضم الأغوار وشمال البحر الميت لا تتعارض مع الصفقة المذكورة، مؤكدا أن الخطة (ستجعل اسرائيل أقوى وأكثر أمناً، وسترضي كافة مناصري اسرائيل، مهما كانت خلفياتهم الدينية)، ومقابلة "جيسون غرينبلات" مع صحيفة "الشرق الأوسط" التي لخص فيها الخطوط العريضة للرؤية الأمريكية المنحازة لدولة الاحتلال، معترفاً خلالها بمرتكزات هذا الانحياز الأيديولوجي الظلامي، محاولا اخفائها عبر مقولات ثلاث: الاولى، سعي إدارة ترامب لـ (تغيير طريقة التعاطي مع الصراع) بعيداً عن حقائق الصراع الجوهرية ومبادىء القانون الدولي والشرعية الدولية وقراراتها ومرجعية عملية السلام بما فيها مبادرة السلام العربية. الثانية، فتندرج في ثنايا مقولة (الحل الواقعي للصراع والواقعية المثمرة) بهدف تسويق التغييرات التي أدخلتها اسرائيل كقوة احتلال على الأرض من إستيطان وعمليات تهجير وتهويد وتغيير للمعالم وغيرها، وفرضها كأمور كحقائق واقعة يجب فرضها على الطرف الفلسطيني والعربي. وثالثا، شطب الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني وإستبدالها بطروحات تتعامل مع الشعب الفلسطيني وقضيته كمجموعات سكانية يتباكى "غرينبلات" وشركائه على (حياة أفضل) لهم، متناسياً أن الاحتلال هو سبب معاناتهم ولجوئهم وتشردهم.

يُقدم "غرينبلات" في مقابلته تبريراً ساذجاً للقرارات المشؤومة التي اقدم عليها ترامب لصالح دولة الاحتلال، بما فيها اعترافه بالقدس عاصمة لدولة الاحتلال ونقل سفارة بلاده اليها، وإعترافه بالسيادة الإسرائيلية على الجولان، ومحاولة تبريره لقرار واشنطن اغلاق مكتب منظمة التحرير في واشنطن ووقف المساعدات المقدمة للاونروا وللسلطة الفلسطينية، تحت شعارات واهية أبرزها حديثه عن المصلحة الأمريكية المُباشرة في مثل تلك القرارات، وغياب أية نتائج ملموسة ذات تأثير واضح على الصراع، والأخطر من ذلك إقدام "غرينبلات" على ربط قرارات ترامب بـ (السلام وتأثيراتها المحتملة على عملية السلام)، في تناقض صريح وواضح وإستغباء فج للمسؤولين الدوليين، واهما

* **المصدر**: دولة فلسطين، وزارة الخارجية والمغتربين
https://tinyurl.com/y5tpoujy

متوهماً بقدرة واشنطن على تسويق تلك القرارات التي تتناقض مع الشرعية الدولية والقانون الدولي على الساحة الدولية. وهنا من حقنا أن نتساءل عن أية منظور للسلام يتحدث "غرينبلات"؟، خاصة وأن قرارات ترامب وفرت لاسرائيل الغطاء لحسم مستقبل قضايا الحل النهائي التفاوضية بالقوة ومن جانب واحد. من جانب آخر يتفاخر "غرينبلات" متذاكياً بقدرة واشنطن على اعادة ترتيب أولويات الصراع في المنطقة معتبراً الصراع الفلسطيني الاسرائيلي (ليس الصراع الاساس في المنطقة)، وأن حله لا يساعد في حل الصراعات والتهديدات الاخرى التي تعاني منها المنطقة، في تكرار ممجوج لمقولات رئيس الوزراء الاسرائيلي بنيامين نتنياهو وأركان اليمين الحاكم في اسرائيل، وهو ما دفعه للاعتراف بمحاولاته القفز عن أولويات الحل التي وردت في مبادرة السلام العربية.

تؤكد الوزارة أن رؤية فريق ترامب وفريقه المتصهين وقراراته المنحازة للاحتلال مصيرها الفشل، ولن تنطلي على المجتمع الدولي، ولن تستطيع تزوير الحقائق والتاريخ أو خلق منظومة دولية تخدم الاحتلال وتعمل على "تبييضه"، وأن الاجماع الدولي الرافض لقرارات ترامب والمتمسك بالشرعية الدولية وقرارتها هو الرد الدولي على "شعوذات" فريق ترامب. وما التدخلات الأخيرة لعديد القادة في العالم أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة إلا تأكيد واضح على مدى الإلتزام لهؤلاء القادة بالنظام الدولي القائم وبمرجعيات السلام المعتمدة دولياً، والأولوية التي يعطوها لحل القضية الفلسطينية وسريعاً وفق تلك المرجعيات. يجب البناء على هذه الأجواء الإيجابية التي انعكست خلال أسبوع الجمعية العامة في تأسيس حراك دولي يواجه مخاطر ما يُعبر عنه فريق ترامب المُتصهين من مؤامرات تحاك ضد الشعب الفلسطيني وقضيته.

إنتهـــــــــى

٢ أكتوبر ٢٠١٩

مؤسسة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمؤسسة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من إدارة المؤسسة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي:
ipsbeirut@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه الوثائق أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
http://www.palestine-studies.org/ar/